European Centre for Counterterrorism and Intelligence Studies ECCI

المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات- ألمانيا وهولندا

/ https://www.europarabct.com

ملف الاتحاد الأوروبي ـ استراتيجيات الطاقة والمناخ

يستعرض الملف معلومات حول طبيعة وحجم الجهود الأوروبية في مجالات مكافحة التغيرات المناخية والحد من مخاطرها، كما يقدم عرض حول آليات التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات الطاقة والمناخ في ضوء استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر الأطراف (COP28) في الفترة من 1 إلى 12 ديسمبر 2023.

ويركز الملف في تحليله على المحاور التالية:

1-الاتحاد الأوروبي ـ الاستجابة لتغيير المناخ والطاقة.

2-الاتحاد الأوروبي والإمارات تعاون في مجالات الطاقة والمناخ.

3- الاتحاد الأوروبي يقدم التزامات جديدة في (COP28).

1-الاتحاد الأوروبي ـ الاستجابة لتغيير المناخ والطاقة

تبرز التغيرات المناخية كقضية دولية محورية تتشارك فيها الجهود العالمية من أجل تقليل أثارها الخطيرة على حياة البشر ومستقبل الكوكب، وتأتي استراتيجية الاتحاد الأوروبي الهادفة لمواجهة التحديات الخاصة بالتغيرات المناخية كأحد أهم الجهود الدولية في هذا المجال، حيث يكثف الاتحاد جهوده من أجل خفض انبعاثات الكربون، المتسبب الرئيسي في ارتفاع معدلات الاحتباس الحراري، فضلاً عن خطط طموحة للحياد المناخي والاستثمار المكثف بالعمل البيئي.

بموجب قانون المناخ الأوروبي، يتعين على دول الاتحاد الأوروبي خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 55% على الأقل بحلول عام 2030، ويتلخص هدفها في جعل الاتحاد الأوروبي محايدا مناخيا بحلول عام 2050، وفي ديسمبر 2019، اتفق قادة الاتحاد الأوروبي المجتمعون داخل المجلس الأوروبي على أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يحقق الحياد المناخي بحلول عام 2050، ويعني الحياد المناخي عدم إطلاق غازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلا بالقدر الذي يمكن أن تمتصه الطبيعة، أي الغابات والمحيطات والتربة، وللوصول إلى رصيد الانبعاثات الصافي الصفري هذا بحلول عام 2050، سيتعين على دول الاتحاد الأوروبي خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل كبير وإيجاد طرق للتعويض عن الانبعاثات المتبقية والتي لا يمكن تجنبها.

استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات المناخية

اتخذ زعماء الاتحاد الأوروبي، في ديسمبر 2020، خطوة أخرى نحو الحياد المناخي، يمكن اعتبارها خطوة وسيطة نحو هدف عام 2050، حيث اتفقوا على خفض انبعاثات الغازات الدفيئة في الاتحاد الأوروبي إلى أكثر من النصف (مقارنة بمستويات عام 1990) بحلول عام 2030، وفي يوليو/تموز 2021، دخل قانون المناخ الأوروبي، وهو عنصر أساسي في الصفقة الخضراء الأوروبية، حيز التنفيذ، بعد شهر واحد من اعتماد المجلس له، وقد أصبحت دول الاتحاد الأوروبي منذ ذلك الحين ملزمة قانوناً بالوصول إلى أهداف المناخ لعامي 2030 و2050، يحدد قانون المناخ إطار العمل الذي يتعين على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء اتخاذه لخفض الانبعاثات تدريجياً والوصول في نهاية المطاف إلى الحياد المناخي في الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2050.

كما وافق المجلس على الاستنتاجات التي تؤيد استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن التكيف مع تغير المناخ التي قدمتها المفوضية الأوروبية، في يونيو 2021 أيضاً، وتحدد الاستراتيجية رؤية طويلة المدى للاتحاد الأوروبي ليصبح بحلول عام 2050 مجتمعاً قادراً على التكيف مع المناخ ومتكيفًا تمامًا مع التأثيرات التي لا يمكن تجنبها لتغير المناخ، وتعتمد الاستراتيجية على استراتيجية التكيف لعام 2013 وهي واحدة من الإجراءات الرئيسية المحددة في الصفقة الخضراء الأوروبية. منذ الاستراتيجية الأولى، قامت جميع الدول الأعضاء بوضع استراتيجية أو خطة وطنية للتكيف. أصبحت منصة (Climate-ADAPT) مرجعاً للمعرفة المتعلقة بالتكيف وتم دمج التكيف في سياسات الاتحاد الأوروبي وميزانيته طويلة الأجل.

استراتيجية (Fit for 55)

هي عبارة عن مجموعة من المقترحات لمراجعة وتحديث تشريعات الاتحاد الأوروبي ووضع مبادرات جديدة بهدف ضمان توافق سياسات الاتحاد الأوروبي مع أهداف المناخ التي وافق عليها المجلس والبرلمان الأوروبي، وتهدف حزمة المقترحات إلى توفير إطار متماسك ومتوازن لتحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمناخ، أبرزها: ضمان انتقال عادل واجتماعي، أيضاً الحفاظ على الابتكار والقدرة التنافسية في صناعة الاتحاد الأوروبي ويعززها مع ضمان تكافؤ الفرص مع المشغلين الاقتصاديين في البلدان الثالثة، وتعزيز موقف الاتحاد الأوروبي باعتباره رائدا في المعركة العالمية ضد تغير المناخ.

نظام تبادل انبعاثات الكربون (EU ETS)

هو سوق للكربون يعتمد على نظام تحديد سقف للانبعاثات ومقايضتها للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وقطاع توليد الطاقة، وهو الأداة الرئيسية للاتحاد الأوروبي في معالجة مسألة خفض الانبعاثات، فمنذ تقديمه في عام 2005، انخفضت الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي بنسبة 41%، وتهدف إلى إصلاح نظام مقايضة الانبعاثات للاتحاد الأوروبي من خلال جعله أكثر طموحا، وتشمل الأحكام الجديدة، توسيع نطاق الانبعاثات الناجمة عن النقل البحري، تخفيض أسرع لبدلات الانبعاثات في النظام والإلغاء التدريجي للبدلات المجانية لبعض القطاعات، تنفيذ الخطة العالمية لتعويض الكربون وخفضه في الطيران الدولي (CORSIA) من خلال نظام تبادل إطلاق النار التابع للاتحاد الأوروبي، زيادة تمويل صندوق التحديث وصندوق الابتكار، مراجعة احتياطي استقرار السوق، وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء نظام جديد قائم بذاته لتداول الانبعاثات للمباني والنقل البري والوقود لقطاعات إضافية.

وقد اعتمد مجلس البيئة نهجاً عاماً بشأن مراجعة نظام تبادل إطلاق الانبعاثات التابع للاتحاد الأوروبي في يونيو 2022، كما توصل المجلس إلى اتفاق مؤقت مع البرلمان الأوروبي، في ديسمبر 2022، ويتضمن ذلك زيادة في الطموح الإجمالي لخفض الانبعاثات بحلول عام 2030 في القطاعات التي يغطيها نظام مقايضة الانبعاثات للاتحاد الأوروبي إلى 62%، مقارنة بهدف 61% الذي اقترحته المفوضية.

تمويل العمل المناخي

يعد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وبنك الاستثمار الأوروبي معاً أكبر مساهم في التمويل العام للمناخ في الاقتصادات النامية، حيث قدموا 23.04 مليار يورو في عام 2021 ، كما أنهم أكبر مزود للمساعدات الإنمائية الرسمية على مستوى العالم (بإجمالي 67 مليار يورو في عام 2020)، مع دمج الإجراءات الرامية إلى مكافحة تغير المناخ بشكل متزايد في هذه المساعدة، كما يحرص الاتحاد من خلال تنويع التمويل على جعل التدفقات المالية متسقة مع الأهداف المناخية.

بموجب اتفاق باريس 2015، التزمت العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم بجعل التدفقات المالية متسقة مع مسار منخفض الانبعاثات وقادر على التكيف مع تغير المناخ، للمساعدة في تحقيق أهدافنا المناخية طويلة الأجل، وفي هذا السياق، أطلق الاتحاد الأوروبي خطة عمل طموحة لتمويل النمو المستدام فضلاً عن استراتيجية لتمويل التحول إلى الاقتصاد المستدام، كما يساعد الاتحاد الأوروبي الاقتصادات النامية على تحسين ظروفها اللازمة لتعبئة التمويل المنخفض الكربون.

أطلق الاتحاد الأوروبي، في أكتوبر 2019، مع الأرجنتين وكندا وتشيلي والصين والهند وكينيا والمغرب ودول أخرى المنصة الدولية للتمويل المستدام، وتهدف المنصة إلى زيادة تعبئة رأس المال الخاص للاستثمار المستدام بيئيا، وقد خصصت المفوضية الأوروبية عام 2021 نحو 2.50 مليار يورو للاقتصادات النامية، مع تخصيص حصة كبيرة منها (ما يقرب من 40٪) لتمويل أنشطة التكيف مع المناخ، علاوة على ذلك، تم إنفاق 20% من إجمالي ميزانية الاتحاد الأوروبي للفترة 2014-2020 على المشاريع المتعلقة بالمناخ.

بالإضافة إلى بنك الاستثمار الأوروبي قدمت دول الاتحاد 2.56 مليار يورو لتمويل المناخ للاقتصادات النامية في عام 2021، وهي تمول، على سبيل المثال، مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في أفريقيا ومناطق أخرى، وغالبًا ما تمزج الأموال مع تلك المقدمة من المفوضية والوكالات الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي.

وكانت القناة الرئيسية لدعم الاتحاد الأوروبي لحوار السياسات والإجراءات المناخية المحددة والموجهة في الاقتصادات النامية هي التحالف العالمي لتغير المناخ بلس .(GCCA+) استمرت هذه المبادرة من عام 2014 إلى عام 2020، وزاد تمويل المنح لهذه المبادرة من 317.5 مليون يورو في المرحلة الأولى (2007-2014) إلى 420 مليون يورو في المرحلة الثانية (2014-2020)، وقد

ركزت جهود الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الشركاء وفي مقدمتهم دول مجلس التعاون الخليجي بشكل قوي على أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية(SIDS) ، لأنها الأكثر عرضة لتغير المناخ، وكان الهدف العام هو تعزيز الحوار السياسي والتعاون بشأن تغير المناخ بين الاتحاد الأوروبي والاقتصادات النامية.

الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس(+EFSD)

هو جزء من الإطار الاستثماري للاتحاد الأوروبي للدول خارج الاتحاد الأوروبي. إنه يضمن تغطية عالمية لمجموعة من العمليات المالية. وهي مدرجة في برنامج ميزانية الاتحاد الأوروبي طويل الأجل للعمل الخارجي (NDIC)، وهي أداة شاملة تتضمن وسائل مختلفة لدعم تنمية البلدان الشريكة، مثل: ضمانات المنح المقدمة من خلال "المزج" (مزيج من منح الاتحاد الأوروبي وقروض البنوك التجارية)، والمساعدة الفنية لمساعدة البلدان الشريكة على تحسين جودة مشاريعها وتنفيذ الإصلاحات، كذلك سيقوم الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بجمع الموارد المالية للتنمية المستدامة والشاملة من القطاع الخاص، وسيدعم الاستثمار في البلدان الشريكة لتعزيز خلق فرص العمل اللائق، وتعزيز البنية التحتية العامة والخاصة، وتعزيز الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، ودعم الاقتصاد الرقمي.

ويتضمن إطار الاستثمار أيضاً ضمان العمل الخارجي ، الذي يعزز تمويل الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة إلى 53 مليار يورو، فيما تبلغ قدرة ضمان العمل الخارجي 39.8 مليار يورو لضمان عمليات الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة، وبالتعاون مع القطاع الخاص وبفضل تأثير الرفع المالي، قد يؤدي ذلك إلى تعبئة 200 مليار يورو من الاستثمارات في الفترة 2021-2027، ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بالمساهمة في تحقيق هدف الاقتصادات المتقدمة المتمثل في تعبئة 100 مليار دولار سنويا من مصادر مختلفة حتى عام 2025 لدعم الاقتصادات النامية.

ويدعو الاتحاد الأوروبي المساهمين الحاليين والمحتملين إلى تمويل العمل المناخي في الاقتصادات النامية بما يتماشى مع قدراتهم ومسؤولياتهم، وفي سبتمبر 2022، نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريراً عن تمويل الاقتصادات المتقدمة للعمل المناخي في الاقتصادات النامية، ويظهر أن الاقتصادات المتقدمة تحرز تقدما في تمويل المناخ وتشير المؤشرات إلى أن الاتجاه التصاعدي

سيستمر. وبلغ تمويل الأنشطة المناخية للاقتصادات النامية 83.3 مليار دولار في عام 2020، ارتفاعًا من 58.6 مليار دولار في عام 2016.

صندوق المناخ الأخضر

تم إنشاء صندوق المناخ الأخضر في عام 2010 لمساعدة الاقتصادات النامية على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع تغير المناخ، ومنذ عام 2014، جمعت تعهدات أولية بقيمة 10.3 مليار دولار، وقد تعهدت دول الاتحاد الأوروبي بما يقرب من نصف هذا المبلغ: 4.7 مليار دولار، وفي التجديد الأول لموارد صندوق المناخ الأخضر في أكتوبر 2019، تعهدت 27 دولة (معظمها دول الاتحاد الأوروبي) بتجديد موارد الصندوق بما يعادل 9.78 مليار دولار إضافية على مدى السنوات الأربع المقبلة، وفي31 مايو 2022، قدمت دول الاتحاد الأوروبي 5.5 مليار دولار من الأموال التي تعهدت بها، كما تساهم بعض دول الاتحاد الأوروبي بنحو 95% من التعهدات الطوعية السنوية لضمان عمل صندوق التكيف ، الذي يساعد البلدان النامية على التكيف مع تغير المناخ.

التزامات الاتحاد الأوروبي الدولية حول الطاقة والمناخ

تتماشى جهود الاتحاد الأوروبي في مكافحة تغير المناخ مع الالتزامات التي تعهد بها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في اتفاقية باريس الموقعة في عام 2015. وتدعم دول الاتحاد الأوروبي مستوى عالٍ من الطموح في تنفيذ هذه الاتفاقية الدولية وتشجع الشركاء العالميين، سواء في المحافل الدولية وفي العلاقات الثنائية، لتسريع العمل للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

ويُعَد الاتحاد الأوروبي، مع دوله الأعضاء، أكبر مزود لتمويل المناخ في العالم. وتدعم الأموال التي تقدمها الإجراءات المتعلقة بالمناخ في البلدان النامية، لتسهيل تحولها الأخضر ومعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ.

**

2- الاتحاد الأوروبي والإمارات تعاون في مجالات الطاقة والمناخ

تتقاطع رؤية الاتحاد الأوروبي مع دولة الإمارات في العديد من القضايا المتعلقة بالمناخ، حيث يسعى الجانبان من خلال تقديم التزامات صارمة للوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام 2050، كما يحاول الطرفان تحقيق تعاون دائم ومشترك فيما يتعلق بتقليل انبعاثات الكربون والاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة بدلاً من الوقود الأحفور، وقد ظهر ذلك جلياً خلال فاعليات مؤتمر الأطراف (COP28)الذي استضافته أبوظبي في الفترة من 1إلى 12 ديسمبر 2023 .

تكثف التعاون بين الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة في مجال الطاقة وتغير المناخ في السنوات الأخيرة مع زيادة التركيز على مصادر الطاقة المتجددة ومستقبل مستدام ما بعد النفط. ومن المتوقع أن يتم تعزيز التعاون، بما في ذلك مجالات مثل المساهمات المحددة وطنياً وتمويل الهيدروجين والمناخ، بعد استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرين لتغير المناخ(COP28) ، وقد أحرز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة أيضاً في سياق ترتيبات التعاون، كما تستضيف دولة الإمارات أيضًا مركز هداية لمكافحة التطرف العنيف في أبو ظبي. الاتحاد الأوروبي عضو في مجلس الإدارة.

تعاون حثيث بين الاتحاد الأوروبي والإمارات

لقد طور الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة علاقة دبلوماسية تتمحور حول المصالح السياسية والإقليمية المشتركة، افتتح الاتحاد الأوروبي وفداً له في أبو ظبي في النصف الثاني من عام 2013 كدليل على التزامها بتعزيز التعاون الثنائي، وتستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً سفارات 26 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وكانت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي موجودة سابقاً بموجب اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لعام 1988، علاقة منطقة إلى منطقة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

تتميز العلاقات الاقتصادية الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة بالقوة، مع وجود العديد من السبل المحتملة للنمو، تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة شريكاً بالغ الأهمية للاتحاد الأوروبي في منطقة تتزايد أهميتها الاستراتيجية بسرعة. وتعد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة مجتمعة أكبر المستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن بين

الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في المنطقة، استهدف أكثر من 70% دولة الإمارات العربية المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، تستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة الأمانة الإقليمية لمراكز التميز في مجال التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التابعة للاتحاد الأوروبي، لتخفيف المخاطر منذ يونيو 2014، ويتم تمويل هذه المبادرة من قبل الأداة الأوروبية للاستقرار وتهدف إلى تطوير القدرات المؤسسية اللازمة على المستويين الوطني والإقليمي لمكافحة مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

أهمية الإمارات ودول الخليج في مجال الطاقة

بالإضافة إلى رئاسة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) في ديسمبر 2023، تعد دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً لاعباً مهمًا بشكل خاص في المنطقة فيما يتعلق بتحول الطاقة، وكانت أول دولة خليجية تتعهد بتحقيق صافي انبعاثات (محلية) صفر بحلول عام 2050، وقد اغتنم مسؤولو اللجنة الفرصة لاستكشاف كيفية تحقيق ذلك، ويمكن للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة في مجال الطاقة أن يخلق المزيد من الفرص الاقتصادية ويسرع الاستثمارات في التقنيات النظيفة. تخطط دولة الإمارات العربية المتحدة لزيادة قدرتها على الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030 (ليصل إجماليها إلى 14.2 جيجاوات)، وتؤكد تطلعها لتصبح منتجاً رائداً للهيدروجين بحلول عام 2031، كما يخطط المستثمرون الإماراتيون للاستثمار أيضاً في تطوير مصادر الطاقة المتجددة في جميع أنحاء أوروبا، فضلاً عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يخلق إمكانية للتعاون (الثلاثي) من خلال البوابة العالمية، كما تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة أيضًا بإمكانات هائلة كمركز إقليمي لصادرات الاتحاد الأوروبي من تقنيات الطاقة.

تعاون هادف بين ألمانيا والإمارات بمجال الطاقة

وضعت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وألمانيا أهدافًا طموحة لإزالة الكربون، باعتبارها أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعلن هدفها المتمثل في خفض الانبعاثات إلى الصفر، تهدف دولة الإمارات إلى أن تصبح محايدة مناخيا بحلول عام 2050. وتهدف ألمانيا إلى إزالة الكربون بالفعل بحلول عام 2045، كما قررت دولة الإمارات العربية المتحدة وألمانيا تعميق تعاونهما الناجح في قطاع الطاقة من خلال تأسيس شراكة الطاقة الإماراتية الألمانية في عام 2017.

وإدراكًا لأهمية تكامل التعاون في مجال المناخ والطاقة، تم توسيع شراكة الطاقة لتصبح شراكة الطاقة والمناخ في أكتوبر 2022. وتتمثل الأولويات في يتم تحديدها في اجتماعات الفريق التوجيهي الثنائي. ويتم تنفيذ الأنشطة المشتركة من قبل مجموعات عمل ثنائية بمشاركة كبيرة من مجتمع الأعمال. وتسهل الشراكة الإماراتية الألمانية في مجال الطاقة والمناخ تبادل الخبراء والجولات الدراسية وزيارات الوفود وورش العمل الثنائية.

تعزيز جهود دبلوماسية الطاقة

زار وفد رفيع المستوى من المديرية العامة للطاقة التابعة للمفوضية الأوروبية برئاسة المدير العام ديتي يول يورجنسن دولة الإمارات العربية المتحدة في ٩ ديسمبر ٢٠٢٣، بهدف تعزيز دبلوماسية الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة من خلال اجتماعات مختلفة مع كبار المسؤولين الإماراتيين وممثلي رئاسة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ.(COP28)

وخلال الزيارة، استكشف المدير العام ديتي يول يورجنسن الفرص المتاحة للاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة، للتعاون في مجال الطاقة لتحفيز النمو الاقتصادي وتسريع الاستثمارات في التقنيات النظيفة، فيما تخطط دولة الإمارات العربية المتحدة لزيادة قدرتها على الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030، لتصل إلى إجمالي 14.2 جيجاوات، وتهدف إلى أن تصبح منتجًا رائدًا للهيدروجين بحلول عام 2031، ويتطلع المستثمرون الإماراتيون أيضًا إلى الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. خلق إمكانات للتعاون الثلاثي من خلال مبادرة البوابة العالمية، كما أن الموقع الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة كمركز إقليمي لصادرات الاتحاد الأوروبي من تقنيات الطاقة يعزز آفاق التعاون.

وبناءً على الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في 27 يونيو 2023 بين الرئيسة أورسولا فون دير لاين والرئيس المعين لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين الدكتور سلطان الجابر، ركزت زيارة المدير العام ديتي يول يورجنسن على تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة بشأن قضايا الطاقة العالمية قبل انعقاد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في ديسمبر 2023، وقد جاءت الزيارة أيضاً في أعقاب اجتماع بين الرئيسة فون دير لاين ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في 7 سبتمبر، حيث ناقشا سبل تعزيز التعاون بين

الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28).

ويهدف الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة إلى حشد الدعم العالمي للتعهد العالمي بشأن أهداف الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وقد كان ذلك بنداً رئيسياً على جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) في أبوظبي ديسمبر 2023، فيما تؤكد التحليلات الأخيرة التي أجرتها المفوضية الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة (IEA) والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات عالمية لزيادة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات إلى 11000 جيجاوات ومضاعفة التحسينات السنوية لكفاءة استخدام الطاقة لتلبية متطلبات اتفاق باريس. هدف 1.5 درجة مئوية.

**

3- الاتحاد الأوروبي يقدم التزامات جديدة في (COP28)

نجح مؤتمر الأطراف (COP28) المنعقد بدولة الإمارات في الفترة من 1 إلى 12 ديسمبر 2023، بالتوصل إلى "اتفاق تاريخي" حول آلية استخدام الوقود الأحفوري مستقبلاً، بعد نحو أسبوعين من المناقشات المستفيضة بمشاركة دولية واسعة (197) دولة لدعم جهود مواجهة التغير المناخي ومواجهة التحديات البيئية بشكل كامل، ركزت معظمها على آليات استبدال الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والبترول) بموارد الطاقة المتجددة أملاً في الحصول إلى نسب الحياد المناخي بحلول عام 2050.

اتفاق الإمارات

وافقت الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP28) في دبي، على خارطة طريق "للتحول بعيداً عن الوقود الأحفوري"، وهي المرة الأولى من نوعها، وقال رئيس المؤتمر (كوب28) الإماراتي سلطان الجابر إنه قرار "تاريخي لتسريع العمل المناخي"، وأضاف "لدينا صيغة بشأن الوقود الأحفوري في الاتفاق النهائي للمرة الأولى"، ما أثار موجة تصفيق جديدة، وتابع "يجب أن نكون فخورين بهذا الإنجاز التاريخي والإمارات العربية المتحدة، بلدي، فخورة بالدور الذي أدته للتوصل" إلى الاتفاق .

وتطرق مشروع الاتفاق الذي نشر بعد مناقشات استمرت في الفترة من 1إلى 12 ديسمبر، ولأول مرة في تاريخ مؤتمرات المناخ التي تعقدها الأمم المتحدة، إلى جميع أنواع الوقود الأحفوري المسؤولة إلى حد كبير عن تغير المناخ، في القرار الذي تم اعتماده بالتوافق، ويهدف الاتفاق الذي تم التوصل إليه في دبي بعد مفاوضات شاقة لأسبوعين إلى توجيه رسالة قوية إلى المستثمرين وصناع السياسات مفادها أن العالم متحد الآن في الرغبة في التوقف عن استخدام الوقود الأحفوري، وهو أمر يقول العلماء إنه آخر أفضل أمل لدرء الكارثة المناخية، وهذه الدعوة إلى تسريع العمل خلال العقد الحالي كانت مطلب الاتحاد الأوروبي والعديد من البلدان الأخرى، لكن الاتفاق لا يتحدث عن "الاستغناء" عن النفط والغاز والفحم، وهو ما طالبت به أكثر من مئة دولة.

ووافقت نحو 200 دولة على هذا النص التوفيقي الذي جاء نتيجة مفاوضات شاقة وخاصة بين الاتحاد الأوروبي والدول الجزرية الصغيرة والولايات المتحدة والصين والمملكة العربية السعودية، ويرسي "اتفاق الإمارات" التاريخي معايير جديدة للعمل المناخي العالمي من خلال وصول الدول الأطراف إلى اتفاق عادل ومنصف يتماشى مع النتائج العلمية ويساهم في الحد من الأخطار التي تواجهها الدول الأكثر عرضة لتداعيات التغير المناخي بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية والعمل المناخي.

وتعقيباً على اعتماد الوثيقة الختامية، 13 ديسمبر 2023، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إن ذكر كلمة الوقود الأحفوري، وهو المساهم الرئيسي في العالم في تغير المناخ، يأتي بعد سنوات عديدة شهدت حظر مناقشة هذه القضية، وشدد على أن عصر الوقود الأحفوري يجب أن ينتهي بالعدالة والإنصاف. وأضاف: "إلى أولئك الذين عارضوا الإشارة الواضحة إلى التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري في مسودة مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، أريد أن أقول إن التخلص التدريجي منه هو أمر لا مفر منه سواء شاءوا ذلك أم لا. دعونا نأمل ألا يحدث ذلك بعد فوات الأوان."

تعهدات الإمارات في مؤتمر المناخ:

تحصي الإمارات في تقريرها حول حصيلة مؤتمر الأطراف كوب28، مجموعة من التعهدات يمكن ذكرها كما يلي:

*تعهد كوب28 بزيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات ومضاعفة كفاءة الطاقة عالميا، الدول الداعمة: 130.

*إعلان كوب28 الإمارات بشأن النظم الغذائية والزراعة المستدامة والعمل المناخي، الدول الداعمة: 150.

*إعلان كوب28 الإمارات بشأن الصحة والمناخ، الدول الداعمة: 135.

*إعلان كوب28 الإمارات بشأن التمويل المناخي، الدول الداعمة: 13.

*إعلان كوب28 الإمارات بشأن التبريد، الدول الداعمة: 66.

*إعلان كوب28 الإمارات بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام، الدول الداعمة: 76.

*تعهد "تحالف الشراكات المتعددة المستويات عالية الطموح"، الدول الداعمة: 65.

*إعلان كوب28 الإمارات بشأن مراعاة المساواة بين الجنسين في التحولات الداعمة للعمل المناخي، الدول الداعمة: 76.

*ميثاق كوب28 لخفض انبعاثات قطاع النفط والغاز، الدول الداعمة: 52.

*إعلان كوب28 بشأن الهيدروجين منخفض الانبعاثات ومشتقاته، الدول الداعمة: 37.

أهم نتائج(COP28)

*أولا، إنشاء صندوق الخسائر والأضرار المصمم لدعم البلدان النامية المعرضة لتغير المناخ في اليوم الأول للمؤتمر. وقد تعهدت الدول بمئات الملايين من الدولارات حتى الآن للصندوق؛

*ثانيا، تقديم التزامات بقيمة 3.5 مليار دولار لتجديد موارد صندوق المناخ الأخضر.

*ثالثا، إعلانات جديدة بقيمة إجمالية تزيد عن 150 مليون دولار لصندوق أقل البلدان نموا والصندوق الخاص لتغير المناخ.

*رابعا، زيادة تمويل البنك الدولي للمشاريع المتعلقة بالمناخ بمبلغ 9 مليارات دولار سنويا في الفترة بين 2024 و2025.

*خامسا، دعمت نحو 120 دولة إعلان الإمارات العربية المتحدة بشأن المناخ والصحة في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين لتسريع الإجراءات الرامية إلى حماية صحة الناس من التأثيرات المناخية المتزايدة.

*سادسا، وقعت أكثر من 130 دولة على إعلان الإمارات العربية المتحدة بشأن الزراعة والغذاء والمناخ لدعم الأمن الغذائي مع مكافحة تغير المناخ.

*سابعا، أيدت 66 دولة التعهد العالمي المعني بخفض الانبعاثات المتوقعة لعام 2050 الناجمة عن قطاع التبريد بنسبة 68% اعتبارا من اليوم.

الاتحاد الأوروبي يقدم التزامات جديدة

في نهاية مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ (COP28) ، نجح مفاوضو الاتحاد الأوروبي، مع شركاء من جميع أنحاء العالم، في الحفاظ على إمكانية الوفاء بالالتزام الوارد في اتفاق باريس للحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية فوق ما كان عليه قبل زيادة المعدلات الصناعية، ومع التركيز بشكل خاص على قطاع الطاقة في المحادثات، اتفقت الأطراف على تسريع التحول بعيدًا عن الوقود الأحفوري هذا العقد، واتخاذ إجراءات لخفض الانبعاثات بنسبة 43% بحلول عام 2030، ووضع العالم على طريق الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2030 وحتى عام 2050، بما يتماشى مع أفضل العلوم المتاحة .

وقد تمت ترجمة أهداف التعهد العالمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ، الذي دعمته المفوضية الأوروبية، إلى نتيجة التقييم العالمي، وقد التزمت جميع الأطراف بمضاعفة قدرة الطاقة المتجددة العالمية ثلاث مرات ومضاعفة معدل تحسين كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030. وهذا يعطي زخما قويا للانتقال بعيدا عن الوقود الأحفوري. وهناك أيضاً اتفاق على معالجة انبعاثات الميثان وغيرها من الانبعاثات غير ثاني أكسيد الكربون في هذا العقد، والإلغاء التدريجي في أقرب وقت ممكن لإعانات دعم الوقود الأحفوري غير الفعالة التي لا تعالج فقر الطاقة أو التحول العادل.

يظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين التزاما راسخا بتحقيق هدف الـ 100 مليار دولار الذي حددته اتفاقية باريس ومضاعفة تمويل التكيف، في الإجمال، يُعَد الاتحاد الأوروبي وبلدانه أكبر مزود لتمويل المناخ على مستوى العالم . وفي عام 2022، ساهموا بمبلغ 28.5 مليار يورو في

تمويل المناخ من مصادر عامة وحشدوا مبلغًا إضافيًا قدره 11.9 مليار يورو من التمويل الخاص لدعم البلدان النامية في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ.

**

تقييم وقراءة مستقبلية

تمثل تحديات العمل المناخي ومواجهة المخاطر البيئية أولوية عمل داخل دول الاتحاد الأوروبي، وقد بذلت الدول الأعضاء بالفعل المزيد من الجهود على مدار السنوات الماضية من أجل تحقيق أعلى استفادة من الاستثمار الأخضر أو استثمارات دعم المناخ بالتوازي مع جهود خفض الانبعاثات وتقليل أسباب الاحتباس الحراري وتغير المناخ بوجه عام.

طالما فشلت جهود الاتحاد الأوروبي في إقناع الدول الصناعية الكبرى بالالتزام بخفض الانبعاثات، وربما في مقدمة ذلك الولايات المتحدة التي تبدو الدولة الأهم التي لم تلتزم باتفاق باريس إلا مؤخراً في ضوء ولاية الرئيس الأمريكي جو بايدن، هذا الأمر أضر كثيراً بحسب مراقبين بجهود مواجهة التحديات المناخية.

ضمن جهود مواجهة التغير المناخي، تتجه غالبية دول الاتحاد الأوروبي لاستبدال الطاقة المتجددة بديلاً عن التقليدية بهدف خفض انبعاثات الكربون، وتستهدف دول الاتحاد إلى اعتماد 32% من كامل استهلاكها من الطاقة النظيفة، وبتحقق هذا الهدف، خاصة في الدول الصناعية الكبرى، يمكن تحقيق نتائج ملموسة نحو الحياد المناخي للدول الأعضاء.

بشكل عام، تحتاج الدول إلى جذب تمويل إضافي من القطاعين العام والخاص للانتقال إلى اقتصاد صديق للمناخ ودفع النمو الاقتصادي المستدام، وينبغي استخدام التمويل الدولي للمناخ كأداة لتحفيز الاستثمار القادر على الصمود في وجه تغير المناخ والاستثمار المنخفض الكربون، واستكمال الموارد المحلية في الاقتصادات النامية.

**

يمثل التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة التي استضافت مؤتمر الأطراف2023 (COP28) ، فرصة فريدة لتعزيز جهود مواجهة التغيرات المناخية وتحديات الاعتماد على الطاقة المتجددة كأحد أهم آليات مواجهة التغيرات البيئية القاسية .

تعد الإمارات شريك قوي للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بجهود مواجهة التحديات المناخية، خاصة في ضوء التزامتها السابقة بالالتزام الحياد المناخي عام 2050، مع توسيع الاستثمار في المجالات البيئية، وتقليل انبعاثات الكربون ، فضلاً عن تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري واستبداله بمصادر الطاقة النظيفة .

لابد من توظيف مخرجات المؤتمر بشكل كبير لتحفيز هذه الجهود ودعم استمرار وتكثيف التعاون المشترك في مجالات مكافحة التلوث وجهود الاعتماد على الطاقة المتجددة، مع تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتوسيع الاستثمارات الخضراء من أجل الوصول لأفضل النتائج في خطط مواجهة التغيرات المناخية .

يمكن للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة في مجال الطاقة أن يخلق المزيد من الفرص الاقتصادية ويسرع الاستثمارات في التقنيات النظيفة، وتلعب دولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها رئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ(COP28) ، دورًا حاسمًا في تحول الطاقة العالمي، وقد التزمت بتحقيق صافي انبعاثات محلية صفر بحلول عام 2050.

**

يحظى مؤتمر المناخ (COP28) بأهمية خاصة كونه قدم أول تقييم عالمي للعمل المناخي بموجب اتفاق باريس واعتمد عدة قرارات من شأنها تسريع وتيرة العمل على المدى القصير والانتقال المنظم بعيداً عن الوقود الأحفوري نحو أنظمة الطاقة المحايدة للمناخ، أو الطاقة النظيفة، وهو أول قرار على الإطلاق لمؤتمر الأطراف يتناول الوقود الأحفوري.

نجحت الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في تسليط الضوء على السبب الرئيسي لتغير المناخ، متمثلاً في الوقود الأحفوري، وللمرة الأولى، أصبح التحول العادل بعيداً عن الوقود الأحفوري نتيجة متفق عليها عن طريق التفاوض.

من أهم القرارات التي توصل إليها مؤتمر الأطراف (COP28) في دبي تفعيل صندوق الخسائر والأضرار الجديد، وهذا القرار هو بمثابة قرار تاريخي، وطالما وكانت المساهمات والتعهدات الأولية في هذا الصدد مهمة.

يبقى التأثير الفعلي لقرارات مؤتمر الأطراف (COP28) يعتمد الآن على تنفيذها اعلى أرض الواقع، لذلك يجب على جميع البلدان تقديم خطط للحد من انبعاثات الكربون في تحديثات المساهمات المحددة وطنيا بحلول عام 2025، والتي يجب أن تكون أكثر طموحا بكثير من سابقاتها، وإذا كانت هذه الأهداف طموحة بالقدر الكافي وتم تنفيذها بسرعة، وخاصة في البلدان ذات البصمة الكربونية الكبيرة، فمن الممكن أن تخلف تأثيراً كبيراً.

رغم القرارات والالتزامات الهامة التي أقرها مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، هناك مخاوف بشأن أوجه القصور الشديدة في التكيف والثغرات، خاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى التي تبدو أقل التزاماً بالتعهدات.

**

هوامش

Climate change: what the EU is doing

https://bitly.ws/34xKB

Fit for 55

https://bitly.ws/Aqji

International climate finance

https://bitly.ws/34xMs

European Union policies and their role in combating climate change over the years

https://bitly.ws/34xNw

**

EU and UAE Boost Energy Cooperation Ahead of COP28

https://bitly.ws/UBKA

Emirati-German Energy and Climate Partnership

https://bitly.ws/35wwM

Energy diplomacy: EU and UAE boost cooperation ahead of COP28

https://bitly.ws/35wx4

The European Union and the United Arab Emirates

https://bitly.ws/35wxC

**

EU negotiators secure agreement at COP28

https://bitly.ws/36bGh

?COP 28: Is the turning point finally in sight

https://bitly.ws/36bGS

COP28.. "اتفاق الإمارات" التاريخي يرسي معايير جديدة للعمل المناخي العالمي.

https://bitly.ws/36bHk

مؤتمر المناخ يتبنى اتفاقا تاريخيا يدعو إلى "التحول" باتجاه التخلي عن الوقود الأحفوري

https://bitly.ws/36bGq

اختتام مؤتمر المناخ الـ 28 في دبي بالدعوة إلى "التحول بعيدا" عن الوقود الأحفوري

https://bitly.ws/36bGH